

# مُهَمَّة المِصْلِح الاجْتِمَاعِي

في مصر

لحضرة صاحب السعادة أحمد لطفي السيد باشا

مدير جامعة فزاد الأزول والنصر بجمع فزاد الأزول لثة العربية

وزارة الشؤون الاجتماعية تفضلت فدعني لأن أتحدث في "مهمة المصلح الاجتماعي".  
ولئن رأى البعض - كما قد قيل لي - أن هذا الموضوع أجف من أن يكون حديثاً ممتناً  
يرغب في قراءته أو في الاستماع له ، فان شأني في ذلك شأن كل فرد يجب عليه أن يعاون  
الحكومة في عملها وعلى الخصوص إذا كان يتعلق بالإصلاح الاجتماعي .

إنما يتحقق الإصلاح الاجتماعي بحركة فاعلة من جانب الحكومة بسلطتها التشريعية  
والتنفيذية ، وقبول حسن وتعاون من جانب المحكومين . ومن المحال أن يتحقق إصلاح اجتماعي  
إلا إذا تحقق هذا التعاون من الجانبين . ومع ذلك فان هذا المعنى لا ينبغي أن يستدرجنا  
إلى الظن بأن الإصلاح الاجتماعي ، أو بمبارة أدق التطور الاجتماعي ، خاضع كله لإرادتنا ،  
بل هو مسير بالقوانين الاجتماعية التي هي ثابتة أو كالثابتة تنمى عليها الظواهر الاجتماعية ،  
ولا تكون مهمة المصلح الاجتماعي في مصر إلا مساعدة ذلك التطور وتجعل ثمراته بالقضاء  
على عوامل الرجعية التي تتوره وتعمق في تقدمه ، ويحفظ هذا التطور من أن تتطرق اليه  
مذاهب الاشتراكية التي تفضي في مجموعها إلى نوع من أنواع الاستعباد .

غرض الإصلاح الاجتماعي هو إذن معالجة الحال الأخلاقية والمعيشية التي نشكو منها ،  
لأجل الوصول إلى حال مرضية ينعم الفرد فيها بحريته وكرامته وتسترد الأمة ما فقدت من  
قوة في روحها القومي تحت حكم الأجنبي أزماناً طويلاً .

وإذا كانت مهمة الإصلاح تقع على وزراء الحكومة ومعاونيهم وعلى زعماء الأحزاب السياسية  
والشيوخ والنواب ، كان من الطبيعي أن يأخذ هؤلاء أنفسهم بأدنى الأمر برعاية الفضائل  
الاجتماعية في جميع تصرفاتهم العامة والخاصة ليستطيع أفراد الشعب الوثوق بقادته ومعاونتهم  
على الإصلاح الذي نكرر أنه لا يستطيع مؤازرة التطور الاجتماعي إلا بحسن تصرف قدة  
الرأى العام وثقة الأفراد .

لست بحاجة إلى أن أقول إن الإصلاح الاجتماعي لا يتم في عام أو في عشرة أعوام  
فلا محل للنظر إلى مشروعاته بعين اليأس . وعلى كل جيل أن يحمل من عبئه ما يستطيع .

كما أنى لست محتاجا الى أن أبين للمصلح الاجتماعى فى مصر الأضرار التى لحقت بنواحى روح الشعب من جراء الاستبداد الأجنبى . بل حسبى أن 'لفت النظر الى أن روح للشعب لا يزال جوهره سليما، وما زالت خواصه الجنسية التى علا بها الأمم فى زمانه القديم باقية فيه ، وما زال قادرا على أن يجعل الأجانب الذين تزحوا اليه واختلطوا به على سبيل القرار يتمثلون فى بنيتهم فأنفوا وإياه شعبا جديدا مستعد لإحراز ضروب المجد جميعها . وما زالت دائرة المشابهات بين أفرادهم تتسع شيئا وشيئا ، ودائرة الفروق بينهم تضيق شيئا فشيئا .

هذا الشعب بوطنه المحدود بالحدود الطبيعية وبجنسه الخالى وبفقه الموحد وبعقائده الموحدة والمتقاربة ، أهن لأن يرقى أعلى درجات التطور الاجتماعى متى قدر له أن يسلم زمانا ما من تسلط القوة العاشمة الأجنبية التى أودت باستقلاله فى غير الأزمان .

وقيل أن أتحدث عن الطواهر الاجتماعىة التى يستطيع المصلح الاجتماعى أن يساعد على تطورها أرى أن ألفت النظر الى قاعدة اجتماعية أساسية وهى :

أهم ما يجب على من يعمل لسعادة الأمة أن يخلق حانة عقيدة بها يكون المرء سعيدا . ولا فالجمعية صائرة الى الاصحاح . ومن المحال أن تحصل النفس الانسانية سعادتيا من الأشياء الخارجة عنها . واذن فلا سعادة لها إلا بالإيمان بالله واليوم الآخر .

ولمهمة الأولى للمصلح الاجتماعى أن يتدرج بجميع الوسائل للحفاظ على العقائد الدينية فى نفوس الأفراد . ولقد يعلمنا التاريخ الاجتماعى أن العقائد الدينية لكل أمة كانت للعامل الوحيد الذى له الأثر السريع فى خلقها ، كما يعلمنا أن التاريخ السياسى والفنى والأدبى لكل أمة هو وليد عقائدها . وليس على المصلح الاجتماعى فى هذا الباب كبير عناء بل حسبه أن يحافظ على عقائد الأمة ويتوصل لتثبيتها . وبذلك يعيد للأمة قوة خلقها ويوفر لها سعادتها ، فإن الأمم لا ترقى من ناحية دكانها ولكنها يضمنحل روحها القومى وينفك تضامنهم متى فقدت خلقها أو بعبارة أخرى متى قل ييمانها .

بعد ذلك أتحدث عن مهمة المصلح الاجتماعى فى تطوّر الطواهر الاجتماعىة الأخرى :

الحكومة ، العائلة ، الأمة ، الانتاج ، المدرسة ، الجيش .

## ١ - الحكومة :

أما حكومتنا دستورية حرص دستورها على حريات الأفراد ففصّلها وألح فى احترامها وتثبيتها طفيان للإسراف فى مقتنيات المنفعة العامة، وقسم فيها السلطات على وجه مريض . أجل ، الحكومة ديموقراطية، ولكن هل يحس الناس هذه الديموقراطية وآثارها فى معاملاتهم وفى علاقاتهم بالحكام؟ الواقع أنه لا يكفى أن يصدر الدستور مؤسسا على المبادئ الديموقراطية

حتى يصبح الناس كذلك في معاملاتهم . بل هذا التطور محتاج الى زمان طويل أو قصير  
على حسب العوامل التي تصيق سيره أو العوامل التي تعجل تحقيق آثاره . فهمة المصلح  
الاجتماعي ، أو بعبارة أخرى مهمة المسئولين عن البلاد ، أن يقضوا على الأولى وأن يشجعوا  
العوامل الأخرى . على أن الحكومة الدستورية لا تزال في بدايتها تخطو وتتعثّر في بعض الأحيان  
في خطواتها ، شأن المبتدئ في كل شيء .

ومع أن المنطق يقضى بأن يكون هذا النظام الدستوري هو وحده الحقيق بنبي آدم وبأنه  
التطور الاجتماعي الذي انتقل به السلطان من يد الفرد الى يد الأمة ، فإن بعض الأفراد عندنا  
يتبرمون بهذه الحكومة النيابية لأوهى الأسباب . كأنما كانوا يريدون أن تولد الحكومة  
النيابية كاملة وأن تؤنّبهم من الخير في الحكم ما تؤنّبهم حكومة رخصت المبادئ الدستورية  
في نفوس أفرادها زمانا طويلا . والواقع أن الحكومة النيابية اذا طلبها أي شعب عريق  
في الاستقلال استنكافا عن حكم الاستبداد أو طمعا في سعادة لا تحققها له حكومة الفرد ، فاننا  
بعد الاستبداد الطويل الأجنبي إنما نريد الحكومة النيابية أولا وبالذات ساعيا نرقي به إلى حرية  
الفرد وتنقية ما علق بروح الشعب من آثار الظلمة الأجنبية . وعلى ذلك فالحكومة النيابية  
هي في بلادنا خير أداة في يد المصلح الاجتماعي يستعين بها على الإصلاح الذي نكر أنه لا يتم  
في بلادنا على الوجه المرغوب إلا بالتعاون الصادق بين الحكومة وبين المحكومين . وعلى ذلك  
فليست الحكومة النيابية عندنا زحرفا ، وإنما هي العامل الأكبر لتنظيف النفوس مما علق بها  
من طبائع الاستبداد الأجنبي الطويل .

إذن فشكل حكومتنا موجب للرضى لأنسال المصلح الاجتماعي شيئا كبيرا فيه ، ولكننا  
نسأله أن يجعل الروح الدستورية والمبادئ الديمقراطية تمتشى في جميع أعمال الحكومة وتم  
عليها معاملة الحكام للحكومين وأن يعمم اللامركزية في جميع فروع الإدارات .

من مهمة المصلح الاجتماعي الذي يريد أفراد الأمة على أن يعاونوه في إصلاحه ، سعاء  
بمجردتهم الموفورة ، معتدين بشخصياتهم المحترمة ، معتبطين بقوميتهم ، ألا يتكل في إصلاحه  
على التشريع الاجتماعي بل هو يستغل نفوذه في تعديل العادات ويستغل ثقة المحكومين به  
في إدخال المشروعات الاجتماعية والتمويد عليها من غير حاجة الى تشريع ، ولا يلجأ الى التشريع  
إلا إذا كان تشريعه ضروريا ونافعا وسهل الاحتمال على الناس بأدنى مشقة .

إن أفراد أمتنا بحاجة إلى أن يوسع في دائرة حريتهم الشخصية . فهما كانت فائدة القانون  
الاجتماعي الذي يأتي قسرا فإن ضرره على الحرية الشخصية عندنا هو دائما أكبر من نفعه .  
وأن ميل الحاكمين لسوق الأفراد بسوط التشريع في الصغيرة وفي الكبيرة ، بحاجة ومن غير  
حاجة ، هو ميل من الميول الاشتراكية ينبغي أن يصون المصلح الاجتماعي حرياتنا من عقباه .

ومن مهمة المصلح الاجتماعى أن يتدرع بالوسائل التى فى حيازته لتنمية نشاط الأفراد فى المسائل العامة فىسمى بذلك شخصيتهم ويعودهم على احتمال المسؤولية عن بلادهم وعن مراقبها العامة ، وذلك بأن تدرج الحكومة بالشعب شيئا فشيئا الى احتمال المسؤولية عن كثير من المرافق حتى لا يبقى فى يدها منها إلا ما لا يستطيع الأفراد القيام به .

أخص مهمات الحكومة أن تحفظ أمن البلاد من الخارج بالجيش البرى والبحرى والهوائى ، وأمن البلاد فى الداخل بالبوليس والقضاء وما يستتبعه كل ذلك من الإدارات . وما بقى من المرافق يجب أن تنزل عنه بالزمان إلى نشاط الأفراد والمجاميع ومسئولياتهم . ذلك قد يكون هو المثل الأعلى ولكن لم يترك بعد فى البلاد المتقدمة طينا ، فنحن بالضرورة أولى بالتواضع فى تحميل الأفراد فوق طاقتهم من المسئوليات . ولكننا على كل حال لا نظن أن الأفراد يرهقهم بعض هذه المرافق وبخاصة بعد أن يتم من الإصلاح الاجتماعى . ولكن من هنا إلى هناك ، هل من الضرورى أن تكون الحكومة مالكا يستغل ملكه ، ومزارعا يزرع أراضى مصلحة الأملاك الأميرية ؟ أليس يقتضى الإصلاح الاجتماعى أن تنزل الحكومة عن ما تملك من الأراضى الزراعية للفلاحين يزرعونها ؟ هذا مثل من الأمثلة ينبغى أن يجعله المصلح الاجتماعى فى مقدمة برنامجه للإصلاح هو وأمثاله من المرافق العامة التى تستطيع الأفراد أن تقوم بها ، وعلى ظنى أنها تقوم بها خير قيام . إن الحكومة الدستورية للحكم لا للاستغلال ، فإن استطاعت أن تجعل التعليم وكثيرا من المرافق فى يدهيات مستقلة تحت مراقبة الحكومة بالضرورة كان ذلك متمشيا مع ما تطلبه إلى الأفراد من النشاط واحتمال المسؤولية وحب المعاونة على الإصلاح .

كذلك من مهمة المصلح الاجتماعى ، أو بعبارة أخرى الحكومة ، أن تقضى على هذه العادة الموروثة عن حكومات الاستبداد العتيقة والنمى كان الحكم فيها لمصلحة الحاكم أولا وبالذات ولمصلحة المحكومين ثانيا وبالعرض . تلك عادة التزجى أو عادة المحسوبية التى لازالت فاشية حتى ليجيئك صاحب الحاجة يستفتح كلامه بتقرير قاعدة كأنها بعض التقاليد القومية ، تلك القاعدة هى أنه لا شئ يتم فى هذا البلد إلا بالتزجى والمحسوبية . قد يكون أرباب الحاجات فى تصریحاتهم مغالين بعض المغالاة . ولكن القدر المتيقن هو أن هذا المعنى قد رسخ فى نفوس الناس بحيث يرجون من كل وزير وكل رئيس مصلحة أن يخالف القانون أو قواعد الإنصاف . فعلى الحكومة — مادامت تريد الإصلاح الاجتماعى — أن تقضى على هذا العرف المفسد فتضع قانون التوظيف فى الحكومة على قاعدة ثابتة كالامتحان للوظائف العامة ، وبهذه الوسيلة ينتظم عملها من ناحية ، ومن ناحية أخرى تكسب ثقة المحكومين فى نزاهتها . وهذه الثقة كما قلنا أهم صلة لمعاونة المحكومين إياها على كل إصلاح اجتماعى تحاوله .

وهنا معنى آخر أحاول أن أخفف وقمه على القراء بقدر ما أستطيع . ذلك هو ما يسمونه في الدوائر الحكومية " هبة الموظف وهبة الوظيفة " وهذا المعنى يمهد للحكام شيئا من الاعتقاد بأنهم طبقة عليا والمحكومين طبقة دنيا ، وذلك كثيرا ما يظهر من ناحيتهم أثره السيئ في معاملتهم للناس ، وكثيرا ما يظهر أثره من ناحية المحكومين وعلى الخصوص من أهل القرى أنهم لا يأمنون للحكام ولا يعاونونهم عن طيب خاطر . فمن مهمة المصلح الاجتماعي الذي هو محتاج كل الحاجة لثقة المحكومين به ومعاونتهم إياه أن يقضى على هذا المعنى في دوائر الحكومة فإن الأفراد في الحكومة الديمقراطية يجب أن لا يخضعوا إلا للقانون . ينبغي أن لا تستمد هبة الموظف من وظيفته بل من شخصيته التي لا تنفك عنه إذا انفكت عنه الوظيفة ، وألا تكون هذه الهبة داعيا إلى الإغضاء عن هفوات الموظف احتراماً لوظيفته ، فإن هذا المعنى إن كان له محل في حكومة الفرد فليس له معنى في الحكومة الدستورية التي يجب أن يفهم أنها قائمة لمنفعة المحكومين لا لمنفعة الحاكمين .

وسأتحدث بعد ذلك عن مهمة المصلح الاجتماعي في بقية الظواهر الاجتماعية .

أحمد لطفى السيد

## من حكم الإمام

كتب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ينصح الأشر النخعي عامله على مصر . قال :  
الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البؤسى والزمنى (١) . فإن في هذه الطبقة قانما ومعراً (٢) فاحفظ الله ما استحفظك من حقه فيهم ، واجعل لهم قسماً من بيت مالك وقسماً من صوائف الإسلام في كل بلد ، فإن للأقصى منهم مثل مال الأذى . ولا تشخص همك عنهم ولا تصبر خدك لهم . وتفقد أمور من لا يصل اليك منهم ممن تقتحمه العيون وتحقره الرجال .

(١) الزمنى : جمع زمين وهو المصاب بعاة تمنه من الاكساب .

(٢) القانع أى السائل الذى يسأل الناس . والمعتر : الفقير الذى لا يسأل ولكنه يقبل العطاء .